

بحث في حكم بيع العربون

إعداد الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع*

القاضي، محكمة التمييز، مكة المكرمة

الحمد لله رب العالمين، صلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد
الأمين المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه والتابعين إلى يوم الدين،
وبعد :

فقد اتجه جمهور العلماء ومحققوهم إلى أن الأصل في العبادات الحظر
حتى يرد الشرع بالتشريع ؛ أمراً أو نهياً أو كراهة أو ندباً. وأن الأصل في
المعاملات الإباحة حتى يرد الشرع بالتشريع؛ أمراً أو نهياً أو كراهة أو ندباً
أو تقييداً أو تخصيصاً . وتعتبر هذه القاعدة إحدى قواعد الإمام أحمد ابن
حنبل رحمه الله وأحد أصول مذهبه .

ومن منطلق هذه القاعدة كان القول بإباحة بيع العربون مذهبه
ومذهب أصحابه من بعده والقول بذلك من مفردات هذا المذهب .

وقبل الدخول في ذكر أقوال أهل العلم في هذه المسألة يحسن التمهيد
لذلك بما يعطي التصور الشامل لها من حيث التعريف والتصور وتحرير محل

* ورد لكاتب البحث ترجمة في العدد السابع من المجلة صفحة ٢٩٠ .

الاختلاف فيها إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره .

تعريف العربون:

العربون قيل إنه من الإعراب، وهو إعطاء العربون ، قال في القاموس عن الفراء: أعرب إعراباً ، وعربت تعريباً إذا أعطيت العربان .

وقال شمر: الإعراب في البيع أن يقول الرجل للرجل إن لم آخذ هذا البيع بكذا فلك كذا وكذا من مال .

وذكر الزبيدي في تاج العروس أن للعربون ثمانى لغات هي: الإعراب، العربان كعثمان ، العربون بضمهما، العربون محركة العين ، الأربون بإبدال العين همزة، الربون بحذف العين من ربن ، العربون بفتح فسكون فضم ، وذكر لغة تاسعة خطأها ابن عديس، قال: نقلت من خط ابن السيد قال: أهل الحجاز يقولون: أأخذ مني عُربان بضمين وتشديد الباء.

وقيل: بأن العربون مشتق من التعريب وهو البيان؛ لأنه بيان للبيع فيقال أعرب في كذا وعرب وعربن وهو عربان، قال في المصباح: (هو القليل من الثمن أو الأجرة يقدمه الرجل إلى الصانع أو التاجر ليرتبط العقد بينهما حتى يتوافيا بعد ذلك إعراباً لعقد البيع أي إصلاحاً وإزالة فساد لئلا يملكه غيره باشرائه . وقيل بأن الأربون مشتق من الإربة وهي العقدة لأن به انعقاد البيع).^(١)

(١) القاموس ، تاج العروس، لسان العرب ، المصباح .

تعريف العربون في الاصطلاح الشرعي:

عرفه الإمام مالك رحمه الله في كتابه الموطأ فقال: (هو أن يشتري الرجل العبد أو الوليدة أو يتكاري الدابة ثم يقول للذي اشتري منه أو تكاري منه أعطيك ديناراً أو درهماً أو أكثر من ذلك أو أقل على أني إن أخذت السلعة أو ركبت ما تكاريت منك فالذي أعطيتك هو من ثمن السلعة أو من كراء الدابة، وإن تركت ابتياع السلعة أو كراء الدابة فما أعطيتك لك). اهـ .

وعرفه بعضهم بقوله:

العربون هو ثمن استعمال الحق في العدول عن عقد شراء أو إجارة يجري الاتفاق بين طرفيه على تعيين هذا الثمن ليحق له العدول عن الالتزام بذلك العقد. (١)

وقد اختلف العلماء رحمهم الله قديماً وحديثاً في حكم بيع العربون فذهب جمهورهم من الحنفية والمالكية والشافعية إلى القول ببطلانه مستندين في القول بذلك إلى ما روى الإمام أحمد والنسائي وأبو داود ومالك في الموطأ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: نهى النبي ﷺ عن بيع العربان. ففي موطأ مالك قال: (حدثني يحيى بن مالك عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع العربان. قال مالك فيما نرى والله أعلم أن يشتري الرجل العبد أو الوليدة

(١) الوسيط للدكتور عبدالرزاق السنهوري، ج ٤ ص ٨٦ - ٩٢ .

أو يتكاري الدابة ثم يقول للذي اشترى منه أو تكارى منه أعطيك ديناراً أو درهماً أو أكثر من ذلك أو أقل على أني إن أخذت السلعة أو ركبت ما تكاريت منك فالذي أعطيتك هو من ثمن السلعة أو من كراء الدابة، وإن تركت ابتياع السلعة أو كراء الدابة فما أعطيتك لك باطل بغير شيء . قال مالك في الرجل يبتاع العبد أو الوليدة بمائة دينار إلى أجل ثم يندم البائع فيسأل المبتاع أن يقيه بعشرة دنانير يدفعها إليه نقداً أو إلى أجل ويمحو عنه المائة دينار التي له. قال مالك: لا بأس بذلك (١) هـ .

وكذلك يستندون في القول ببطلان بيع العربون إلى ما فيه من الغرر وأكل أموال الناس بالباطل قال الزرقاني في شرح الموطأ: (وهو - أي بيع العربون - باطل عند الفقهاء لما فيه من الشرط والغرر وأكل أموال الناس بالباطل) . ١ هـ (٢)

وقال ابن قدامة في المغني في معرض ذكر علة القول ببطلان بيع العربون لدى القائلين به:

(لأنه شرط للبائع شيئاً بغير عوض فلم يصح كما لو شرطه لأجنبي ولأنه بمنزلة الخيار المجهول فإنه اشترط أن له رد المبيع من غير ذكر مدة فلم يصح كما لو قال: ولي الخيار متى شئت رددت السلعة ومعها

(١) موطأ مالك، ج٢، ص ٦٠٩ .

(٢) الزرقاني، شرح الموطأ، ج٣، ص ٢٥١ .

درهم). اهـ (١)

ونظراً إلى أن أكثر أقوال أهل العلم في القول ببطلانه هم فقهاء المالكية، وغيرهم من فقهاء الحنفية والشافعية يتفقون معهم في منعه والقول ببطلانه. فقد يكون إيراد النصوص الفقهية عن المالكية مغنياً عن إيراد النصوص عن غيرهم في معنى المنع والقول بالبطلان .

فقد ذكر الدكتور عبدالرزاق السنهوري في كتابه (مصادر الحق) مجموعة من النقول عن مجموعة من فقهاء المالكية أنقلها وأدعو الله لجامعها بالمغفرة والرحمة:

جاء في (القوانين الفقهية) لابن جزي ص ٢٥٨-٢٥٩ مانصه:

(النوع الثالث من البيوعات الفاسدة: بيع العربان وهو ممنوع إن كان على ألا يرد البائع العربان إلى المشتري إذا لم يتم البيع بينهم فإن كان على أن يرده إليه إذا لم يتم البيع فهو جائز). اهـ .

وجاء في (الخطاب) ج ٤ ص ٣٦٩-٣٧٠ مانصه:

(وكبيع العربان أن يعطيه شيئاً على أنه إن كره البيع لم يعده إليه وفسره مالك في موطنه: (بإعطاء البائع أو المشتري درهماً أو ديناراً على أنه إن أخذ البيع فهو من الثمن وإلا بقي للبائع) .

أبو عمر: (مافسره به مالك عليه فقهاء الأمصار لأنه غرر وأكل مال بالباطل) ، قال مالك: (وأما من اشترى شيئاً وأعطى عرباناً على أنه إن

رضيه أخذه وإن سخطه رده وأخذ عربانه فلا بأس به...) قال ابن الحاجب ومنه بيع العربان وهو أن يعطي شيئاً على أنه إن كره البيع أو الإجارة لم يعده إليه، قال في التوضيح: فإن فاتت مضت بالقيمة). ١ هـ .

وجاء في (الخرشي) ج ٥ ص ٧٨ مانصه:

(وقد نهى عليه الصلاة والسلام عن بيع العربان وهو أن يشتري السلعة بثمن على أن المشتري يعطي البائع أو غيره شيئاً من الثمن على أن المشتري إن كره البيع لم يعد إليه ما دفعه، وإن أحب البيع حاسبه به من الثمن لأنه من أكل أموال الناس بالباطل وغرر ..

ومثل البيع الإجارة فلا فرق بين الذوات والمنافع) . ١ هـ .

وجاء في (الشرح الكبير) للدردير، ج ٣ ص ٦٣ مانصه:

(وكبيع العربان اسم مفرد ويقال أربان بضم أول كل وعربون وأربون بضم أولهما وفتحته وهو أن يشتري أو يكتري السلعة ويعطيه أي يعطي المشتري البائع شيئاً من الثمن على أنه أي المشتري إن كره البيع لم يعد إليه ما أعطاه وإن أحبه حاسبه به من الثمن أو تركه مجاناً لأنه من أكل أموال الناس بالباطل). ١ هـ .

وقال الزرقاني في (شرح موطأ الإمام مالك) ج ٣ ص ٢٥١ مانصه:

(وهو - أي بيع العربون - باطل عند الفقهاء لما فيه من الشرط والغرر وأكل أموال الناس بالباطل، فإن وقع فسخ وإن فات مضى لأنه مختلف فيه

فقد أجازته أحمد وروى عن ابن عمر وجماعة من التابعين ويرد العربان على كل حال ، قال ابن عبد البر: (ولا يصح ما روي عنه ﷺ من إجازته فإن صح احتمال أن يحتسب على البائع من الثمن إن تم البيع وهذا جائز عند الجميع) . ١٠ هـ .

وذهب الإمام أحمد وجمهور أصحابه إلى القول بصحة بيع العربون ويمثل النص الآتي من (المغني) لابن قدامة مذهب الإمام أحمد في بيع العربون ووجه القول بصحته وذكر سنده على ذلك كما أنه يذكر القائلين ببطلانه ووجهة قولهم بذلك ثم يناقش قولهم وحججهم فيقول:

(والعربون في البيع هو: أن يشتري السلعة فيدفع إلى البائع درهماً أو غيره على أنه إن أخذ السلعة احتسب من الثمن، وإن لم يأخذها فذلك للبائع... قال أحمد: لا بأس به فعن عمر رضي الله عنه وعن ابن عمر أنه أجازته، وقال ابن سيرين: لا بأس به، وقال سعيد بن المسيب وابن سيرين: لا بأس إذا كره السلعة أن يردّها ويرد معها شيئاً. وقال أحمد: هذا في معناه. واختار أبو الخطاب أنه لا يصح، وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي، وروى ذلك عن ابن عباس والحسن ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن بيع العربون . رواه ابن ماجه، ولأنه شرط للبائع شيئاً بغير عوض فلم يصح كما لو شرطه لأجنبي ولأنه بمنزلة الخيار المجهول فإنه اشترط أن له رد المبيع من غير ذكر مدة فلم يصح، كما لو قال ولي الخيار متى شئت رددت السلعة ومعها درهماً وهذا هو القياس، وإنما صار أحمد فيه إلى

ماروي فيه عن نافع بن عبد الحارث أنه اشترى لعمر دار السجن من صفوان بن أمية، فإن رضي عمر وإلا فله كذا. وكذا قال الأثرم: قلت لأحمد تذهب إليه؟ قال: أي شيء أقول؟ هذا عمر رضي الله عنه وضعف الحديث المروي. روى هذه القصة الأثرم بإسناده. فأما إن دفع إليه قبل البيع درهماً، وقال: لا تبع هذه السلعة لغيري، وإن لم أشرها منك فهذا الدرهم لك ثم اشتراها منه بعد ذلك بعقد مبتدئ وحسب الدرهم من الثمن صح؛ لأن البيع خلا عن الشرط المفسد. ويحتمل أن الشراء الذي اشتراه لعمر كان على هذا الوجه فيحمل عليه جمعاً بين فعله وبين الخبر وموافقة القياس والأئمة القائلين بفساد العربون، وإن لم يشتر السلعة في هذه الصورة لم يستحق البائع الدرهم لأنه يأخذه بغير عوض ولصاحبه الرجوع فيه، ولا يصح جعله عوضاً عن انتظاره وتأخير بيعه من أجله لأنه لو كان عوضاً عن ذلك لما جاز جعله من الثمن في حال الشراء، ولأن الانتظار بالبيع لا تجوز المعاوضة عنه، ولو جازت لوجب أن يكون معلوم المقدار كما في الإجارة (١) اهـ.

وقال ابن القيم رحمه الله في كتابه (بدائع الفوائد) ج ٤ مانصه:
(وقال في رواية الميموني: لا بأس بالعربون، وفي رواية الأثرم: وقد قيل له نهى النبي ﷺ عن العربان فقال: ليس بشيء، واحتج أحمد بما روى نافع بن عبد الحارث أنه اشترى لعمر دار السجن، فإن رضي عمر وإلا فله

(١) المغني ج ٦، ص ٣٣١-٣٣٢، طبعة هجر تحقيق الدكتور عبد الله التركي.

بحث في حكم بيع العربون _____ للشيخ/ عبدالله بن سليمان المنيع

كذا وكذا. قال الأثرم فقلت لأحمد: فقد يقال هذا؟ قال: أي شيء أقول؟ هذا عمر رضي الله عنه). ١ هـ .

وقد احتج القائلون ببطلان بيع العربون بحديث عمرو بن شعيب وقد تقدم نقله من الموطأ وأورده المجد في (المنتقى) وقال عنه الشوكاني في (نيل الأوطار) مانصه:

(الحديث منقطع لأنه من رواية مالك أنه بلغه عن عمرو بن شعيب ولم يدركه فبينهما راوٍ لم يسمَّ وسماه ابن ماجه فقال هو مالك عن عبدالله ابن عامر الأسلمي، وعبدالله لا يحتج بحديثه، وفي إسناد ابن ماجه هذا أيضا حبيب كاتب الإمام مالك وهو ضعيف لا يحتج، به وقد قيل إن الرجل الذي لم يسم هو ابن لهيعة ذكر ذلك ابن عدي وهو أيضاً ضعيف ورواه الدار قطني والخطيب عن مالك عن عمر بن الحرث عن عمرو بن شعيب وفي إسنادهما الهيثم بن اليمان وقد ضعفه الأزدي). ١ هـ. (١)

وقال الصنعاني في كتابه (سبل السلام) بعد ذكره حديث عمرو بن شعيب ما نصه:

(وأخرجه أبو داود وابن ماجه وفيه راوٍ لم يسمَّ وسمي في رواية فإذا هو ضعيف وله طرق لا تخلو من مقال. وروي عن عمر وابنه وأحمد جوازه). ١ هـ. (٢)

(١) ج ٥، ص ١٦٢-١٦٣ .

(٢) ج ٢، ص ٣٣٤ .

وقال ابن الأثير نقلاً عن (تاج العروس):

(وحدّث النهي منقطع وقال الإمام أحمد في رواية الأثرم وقد قيل له نهى النبي ﷺ عن بيع العربان فقال ليس بشيء). ١ هـ.

ويظهر والله أعلم رجحان القول بصحة بيع العربون للأثر والمعنى وانتفاء الدليل على المنع وإمكان الإجابة عن حجج القائلين ببطالانه.

أما الأثر ففي (نيل الأوطار) للشوكاني قال:

(وأخرج عبدالرزاق في مصنفه عن زيد بن أسلم أنه سئل رسول الله ﷺ عن العربان في البيع فأجازه، قال: وهو مرسل وفي إسناده إبراهيم ابن أبي يحيى وهو ضعيف). ١ هـ. (١)

وفي (المغني) النص المتقدم عن الإمام أحمد في إجازته بيع العربون وهذا نصه: (قال أحمد لا بأس به وفعله عمر رضي الله عنه، وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أجازهم، وقال ابن سيرين لا بأس به. وقال سعيد ابن المسيب وابن سيرين لا بأس إذا كره السلعة بردها ويرد معها شيئاً وقال أحمد هذا في معناه). ١ هـ .

فقد أجازهم من الصحابة عمر بن الخطاب وابنه عبدالله ومن التابعين وتابعيهم (نافع بن عبدالحارث وزيد بن أسلم والحسن البصري وابن سيرين ومجاهد وأحمد) وغيرهم .

وأما المعنى فإن مالك السلعة قد حبسها عن عرضها للبيع وحرم

(١) ج٥، ص ١٦٢ .

فرصة بيعها بعقد ناجز وبسعر قد يكون أفضل مما باعها به بطريق بيع العربون وفي هذا ضرر محقق على البائع أو محتمل وقد أشار إلى هذا المعنى الدكتور عبدالرزاق السنهوري في كتابه (مصادر الحق) فقال:

(فالعربون لم يشترط للبائع بغير عوض، إذ العوض هو الانتظار بالبيع وتوقيف السلعة حتى يختار المشتري وتقويت فرصة البيع من شخص آخر لمدة معلومة). اهـ. (١)

وأما دليل القائلين بالمنع من النقل فهو حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وقد تقدم إيراد ما ذكره أهل العلم في رده ومنهم الإمام أحمد رحمه الله في رواية الأثرم فقد قيل له: نهى النبي ﷺ عن العربان، فقال: ليس بشيء، وهذا يعني أن دليلهم النقلي لا يصح الاحتجاج به وليس لهم دليل نقلي غيره.

أما دليلهم العقلي فيمكن مناقشته بما يعطي القناعة بسقوطه وعدم اعتباره فهم يقولون بأن بيع العربون يشتمل على المحاذير الآتية:

أولاً: هو من قبيل أكل أموال الناس بالباطل .

ثانياً: ما فيه من الغرر الموجب لبطلانه .

ثالثاً: ما فيه من شرط شيء للبائع بغير عوض في حال الرد.

رابعاً: هو بمنزلة الخيار المجهول .

خامساً: لمخالفته القياس .

سادساً: ما روي عن رسول الله ﷺ من النهي عنه وإن كانت طريقه كلها لا تخلو من مقال إلا أن بعضها يقوي بعضاً كما ذكر ذلك الشوكاني في (نيل الأوطار) (١).

فقولهم: (بأن العربون من أكل أموال الناس بالباطل) غير صحيح فالعربون ثمن حبس السلعة وعوض عن حرمان صاحبها من فرص عرضها للبيع لتحصيل بيع ناجز وقد يكون بسعر أفضل . وقد ذكر هذا المعنى الدكتور عبدالرزاق السنهوري في كتابه (مصادر الحق) فقال:

(فالعربون لم يشترط للبائع بغير عوض، إذ العوض هو الانتظار بالبيع وتوقيف السلعة حتى يختار المشتري وتفويت فرصة البيع من شخص آخر لمدة معلومة). ١ هـ .

وقولهم: (بأن فيه غرراً موجباً لبطلانه) قول غير صحيح فقدّر العربون معروف ولا بد لاعتباره من مدة معينة تعطي دافع العربون مهلة ليختار أثناءها إمضاء العقد أو الرد، نعم لو كانت مدة الخيار مجهولة لتصور الغرر في ذلك، ولكننا نشترط لصحة بيع العربون أن تكون المدة معلومة .

وقولهم: (بأن المشتري شرط للبائع شيئاً بغير عوض) غير صحيح فالبائع حبس سلعته عن عرضها للشراء وحرّم من فرص بيعها بما قد يكون

(١) (موطأ مالك) شروح مختصر خليل، (المغني) لابن قدامة الموسوعة الفقهية الكويتية، (نيل الأوطار)، (سبل السلام) .

أكثر غبطة ومصحلة فالعربون عوض هذا الحرمان .

وقولهم: (هو بمنزلة الخيار المجهول) هذا صحيح إذا خلا بيع العربون من خيار محدد بوقت معين، أما إذا كان الخيار في بيع العربون معيناً بمدة محددة فليس بمنزلة الخيار المجهول وحينما نقول بصحة بيع العربون نشترط أن يكون الخيار في الرد أو الإمساك في مدة معلومة .

وقد نص بعض علماء الحنابلة على القول بتوجه اعتبار تعيين مدة معلومة فقال الشيخ مرعي المقدسي في كتابه (غاية المنتهى) الجزء الثاني ص ٢٦ مانصه:

(ويصح بيع العربون وإجارته وهي: دفع بعض ثمنٍ أو أجرٍ بعد عقد لا قبله، ويقول إن أخذته أو جئت بالباقي، وإلا فهو لك فإن وفى فما دفع فمن الثمن، وإلا فلبيع ومؤجر، ويتجه هذا إن قيد بزمن وفات وإلا فإلى متى ينتظر؟). اهـ .

وقولهم: (لمخالفته القياس) هذا القول مسلم به لو كان العربون في غير مقابلة عوض ولكننا نرى أن العربون في مقابلة عوض هو الانتظار بحبس السلعة وحجبها عن الرغبة في شرائها وذلك لصالح مشتريها وفي مقابلة ما دفعه عربوناً للانتظار بها حتى يقرر ما يراه إمضاءً أو رداً .

وأما الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب فقد تكرر نقل أقوال أهل العلم في رده وأنه ليس بشيء، وأما القول بأن طرده وإن كانت لا تسلم من مقال إلا أن بعضها يقوي بعضاً، هذا القول فيه نظر فالضعيف لا

يقوي ضعيفاً ولا تستقيم بالضعفاء قوة .

وللدكتور السنهوري إجابة عن حجج القائلين ببطلان بيع العربون يحسن بنا إيرادها إكمالاً للفائدة وتأكيذاً لإجاباتنا عن هذه الحجج فقد ذكر ما ذكره ابن قدامة رحمه الله في كتابه (المغني) عما يتعلق بمسألة بيع العربون.

ثم عقب على ذلك بقوله:

(أولاً: أن الذين يقولون ببطلان بيع العربون يستندون في ذلك إلى حديث النبي عليه السلام الذي نهى عن بيع العربون، ولأن العربون اشترط للبائع بغير عوض وهذا شرط فاسد، ولأنه بمنزلة الخيار المجهول إذ اشترط المشتري خيار الرجوع في البيع من غير ذكر مدة كما يقول: ولي الخيار متى شئت رددت السلعة ومعها درهماً .

ثانياً: أن أحمد يجيز بيع العربون ويستند في ذلك إلى الخبر المروي عن عمر وضعف الحديث المروي في النهي عن بيع العربون، وإلى القياس على صورة متفق على صحتها هي أنه لا بأس إذا كره المشتري السلعة أن يردها ويرد معها شيئاً قال أحمد هذا في معناه .

ثالثاً: ونرى أنه يستطاع الرد على بقية حجج من يقولون ببطلان بيع العربون . فالعربون لم يشترط للبائع بغير عوض، إذ العوض هو الانتظار بالبيع وتوقيف السلعة حتى يختار المشتري وتقويت فرصة البيع من شخص

بحث في حكم بيع العربون للشيخ/ عبدالله بن سليمان المنيع

آخر لمدة معلومة . وليس بيع العربون بمنزلة الخيار المجهول، إذ المشتري إنما يشترط خيار الرجوع في البيع مع ذكر مدة معلومة إن لم يرجع فيها مضت الصفقة وانقطع الخيار). ١ هـ. (١)

تكييف العربون:

اختلف القائلون بصحة بيع العربون في تكييفه هل هو شرط جزائي استحققه البائع لقاء تخلف المشتري عن الوفاء بالالتزام بالشراء أو هو تعويض عن ضرر محقق على البائع أو محتمل؟

فالذين يقولون: بأنه تعويض عن شرط جزائي لقاء العدول عن الشراء يقولون: بأن العربون في نظر الشارع معناه: إن المتبايعين قد أرادا إثبات حق الرجوع، لكل منهما في نظير الالتزام بدفع قيمة العربون فجعل العربون مقابلاً لحق الرجوع ومن ثم لا يجوز تخفيض العربون إذا تبين أن الضرر الذي أصاب الآخر أقل من قيمته، كما لا يجوز زيادته إذا تبين أن الضرر الذي أصاب الطرف الآخر أكبر كما لا يجوز إلغاء العربون ولو لم يترتب على العدول ضرر. (٢)

والذين يقولون: بأن العربون ليس شرطاً جزائياً وإنما هو تعويض عن ضرر واقع أو محتمل الوقوع يوجهون قولهم بأن صرف الرغبة عن عرض البضاعة للبيع لقاء الالتزام ببيعها على من بذل العربون يحجب فرص بيعها بسعر ناجز وقد يكون بسعر أفضل . وحجب الفرص المتاحة فيه ضرر

(١) مصادر الحق، ج٢، ص ١٠١-١٠٢ .

(٢) الوسيط للسنهوري، ج٤ ص ٩٠ .

على مالك السلعة إما ضرر محقق وإما ضرر محتمل، أما الضرر المحقق فيتضح فيما إذا تقدم إلى مالك السلعة من يريد شراءها بسعر أفضل وبيع ناجز فيمتنع من ذلك لقاء التزامه ببيعها على من بذل له العربون في شرائها، وأما الضرر المحتمل فيتضح كذلك من حجب فرص بيعها لقاء الالتزام وذلك بإبعادها عن عرضها للبيع الذي هو مظنة المصلحة والغبطة. ففي حجب السلعة عن عرضها للبيع حرمان مالكةا من تشوفه لبيعها بعقد ناجز وبسعر قد يكون أفضل وهذا عين الضرر . فإذا قلنا بأن العربون شرط جزائي فإن هذا القول يجعل العربون خاضعاً للنظر القضائي عند النظر في الضرر الموجب لاستحقاقه، حيث إن الشرط الجزائي تعويض اتفق المتعاقدان على تقديره وذلك عن الضرر الذي ينشأ عن الإخلال بالعقد. ولهذا كان للقاضي حق النظر في مقدار هذا الشرط فإذا كان مبالغاً في تقديره فله حق تخفيضه وله حق إلغائه في حال انتفاء الضرر. وهذا النظر القضائي لا يصح إجراؤه في العربون لكونه تعويضاً عن ضرر محقق أو محتمل لقاء امتناع بائع السلعة ببيع عربون عن عرضها للبيع وفوات مصلحته في ذلك .

ولو قلنا بأن العربون تعويض عن ضرر فإن للقضاء حق التدخل في تغيير مقداره زيادة أو نقصاً، فإذا كان الضرر أقل من المعين فللقاضي حق تخفيضه، وإن كان أكثر من ذلك فله حق زيادته وهذا لا يتأتى في العربون

بحث في حكم بيع العربون _____ للشيخ/ عبدالله بن سليمان المنيع

إذ هو شيء جرى اتفاق المتعاقدين على تعيينه واستحقاقه على من يعدل عن إمضاء العقد .

وهذه الإيرادات على تخريج العربون على الشرط الجزائي أو التعويض عن الضرر تجمعنا نبحث عن تكييف للعربون يسلم من هذه الإيرادات ويتفق مع حقيقة العربون .

وعليه فقد يظهر لنا وجه لتخريج العربون على تكييف قد تظهر سلامته من الإيرادات . وذلك أن العربون جزء من الثمن في حال إمضاء البيع وفي حال العدول عن الشراء فإنه يعتبر قدراً زائداً عن التقايل بين البائع والمشتري يستحقه البائع لقاء موافقته على الإقالة. وتوضيح هذا: أن المشتري اشترى السلعة بالثمن الذي جرى تحديده به، وأن العربون جزء من الثمن فإذا رغب المشتري العدول عن البيع فمخرجه من ذلك بيع السلعة على مالکها الأول بسعرها الذي اشتراها به ناقصاً قدر العربون. وبهذا نستطيع الخروج من الإيرادات السابقة ومن الإيرادات كذلك على بيع العربون واعتبار بطلانه بها .

وقد يخرج بيع العربون على بيع ناجز بين البائع والمشتري بثمن معين يدفع المشتري جزءاً من الثمن هو العربون والباقي يدفعه في حال اختياره بقاء المبيع عنده يعطيه البائع وعداً بشرائه ما باعه إياه في حال رغبته عن المبيع وبثمن أقل من ثمن مشتراه بقدر العربون.

ويذكر الدكتور عبدالرزاق السنهوري أن الفقه الغربي يتفق مع

المذهب الحنبلي في أن المشتري يفقد العربون إن كره البيع وإن اختاره حسب العربون من الثمن وأن جميع القوانين المدنية في البلاد العربية تأخذ بذلك .

وبعد أن تم لنا تعريف العربون واستعراض أقوال أهل العلم في حكمه ومناقشة حجج القائلين ببطلانه وذكر مستند القول بصحته يحسن بنا النظر في حاجة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إليه كعنصر تنشيط للتجارة والاستثمار .

لا شك أن الحركة الاقتصادية في العالم قد تطورت أحوالها وظروفها ومقومات نشاطها وأسباب تعدد طرقها وقد اتسمت بالجدية في الأداء والدقة في احتساب الزمن واعتبار الكلمة في الإلزام والالتزام، وهذا يعني إيجاد ضوابط للجدية في التعامل إيجاباً وقبولاً، ولا شك أن الأخذ بمبدأ العربون من أهم ضوابط الجدية في الحركات الاقتصادية بيعاً وشراءً وإجارةً، وهذا يعني أن الناس في حاجة إلى الأخذ ببيع العربون في معاملاتهم ولا سيما وفي الأخذ به من الفوائد والاطمئنان إلى سلامة التحرك التجاري ما لا يخفى، وقد اتضح من المناقشة السابقة ما يجعل العربون أمراً مشروعاً في دلالاته ومعناه. والعلم عند الله تعالى. وقد رغبت الأمانة العامة لمجمع الفقه الإسلامي التعرض في البحث إلى أحكام المسائل الآتية:

١- هل يجوز العربون في بيع النقد بجنسه وفي الصرف ؟

بحث في حكم بيع العربون للشيخ عبدالله بن سليمان المنيع

- ٢- هل يجوز أن يكون العربون في الخدمات كما في السلع ؟
- ٣- هل يجوز اعتبار العربون مبلغاً مستقلاً عن ثمن السلعة ؟
- ٤- هل يجوز العربون عند شراء الأوراق المالية كالأسهم ؟
- ٥- هل يجوز العربون في بيع المراجعة ؟
- ٦- هل يلزم في بيع العربون أن تكون السلعة حاضرة للمعاينة أم يجوز عند المواعدة بالشراء ؟

حكم بيع العربون في بيوع الصرف:

لا يخفى أن بيوع المصارفة لها حالان:

الحالة الأولى: أن تكون المصارفة في جنس واحد كبيع الذهب

بالذهب والفضة بالفضة فهذه الحالة يشترط لصحة المصارفة فيها شرطان:

أحدهما: المماثلة .

الثاني: التقابض في مجلس العقد .

الحال الثانية: أن تكون المصارفة بين جنسين مختلفين كالذهب بالفضة

أو العملات الورقية بهما أو بعضها ببعض كالدولار الأمريكي بالريال

السعودي أو الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني فهذه الحال يشترط لها شرط

واحد هو: التقابض عند المصارفة في مجلس العقد. ودليل ذلك كله قوله

ﷺ فيما رواه عنه عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: «الذهب

بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر

والمح بالمح مثلاً بمثل سواءً بسواء يداً بيد، فإذا اختلفت الأجناس

فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد» رواه الإمام أحمد ومسلم ، وأخذاً

بهذه الأحكام في المصارفة ومن هذه الأحكام التقابض في مجلس العقد، وحيث إن بيع العربون يقتضي تأخير الثمن حتى اختيار المشتري ما يراه من إمضاء البيع أو رده، وعليه فلا يجوز بيع العربون في بيوع الصرف في كلا الحالين . والعلم عند الله تعالى .

حكم كون العربون مبلغاً مستقلاً عن ثمن السلعة:

نظراً إلى أن العربون في مقابلة حبس السلعة والامتناع عن عرضها لقاء الالتزام ببيعها على دافع العربون فلا يظهر لي مانع من اعتبار العربون مبلغاً مستقلاً عن ثمن السلعة حتى لو كان العربون عيناً، إلا إنه في حال اختيار إمضاء البيع فيجب أن يحتسب هذا المبلغ من الثمن، وفي حال كونه جنساً غير جنس الثمن فيجب أن يقوم بجنسه - أي جنس الثمن - حتى يعرف مقداره ويحسب من ثمن المبيع . أما إذا اختار دافع العربون الرد فإن العربون من حق المدفوع إليه سواء أكان مبلغاً من الثمن من جنس ثمن المبيع أو كان من غير جنسه أو كان عيناً .

حكم العربون في الخدمات:

سبق إيراد ما في موطأ مالك من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حيث قال الإمام مالك بعد روايته الحديث لتصوير بيع العربون ما نصه:

(وذلك فيما نرى والله أعلم أن يشتري الرجل العبد أو الوليدة أو يتكاري الدابة ثم يقول للذي اشترى منه أو تكارى منه أعطيك ديناراً أو

بحث في حكم بيع العربون _____ للشيخ/ عبدالله بن سليمان المنيع

درهماً أو أكثر أو أقل على أني إن أخذت السلعة أو ركبت ما تكاريت منك فالذي أعطيتك هو من ثمن السلعة أو كراء الدابة، وإن تركت ابتياع السلعة أو كراء الدابة فما أعطيتك لك). ١ هـ .

فهذا الإمام مالك رحمه الله يفسر العربون بأنه دفعة أولى في الشراء أو الإيجار في حال تمام العقد، وفي حال العدول عن الشراء أو الكراء يكون العربون للبائع أو المؤجر. فالإمام مالك رحمه الله وإن كان يرى بطلان بيع العربون إلا أنه يراه جارياً في الإجارة كما يراه جارياً في المبيع ويرى بطلانه فيهما جميعاً .

ولا يخفى أن بيع العين أو إيجارها بيع في كلا العقدين فواحدتهما بيع عين أو بيع منفعة وفي كل منهما معنى بيع العربون وهذا يعني جواز العربون في الخدمات كجوازه في بيوع الأعيان .

يقول الدسوقي في حاشيته على الدردير ما نصه:

(بيع العربان يجري في البيع والإجارة لا في البيع فقط). ١ هـ . (١)

ويقول الخرشي مانصه:

(ومثل البيع الإجارة فلا فرق بين الذوات والمنافع). ١ هـ . (٢)

ويقول مرعي في كتابه (غاية المنتهى) ما نصه:

(ويصح بيع العربون وإيجارته). ١ هـ . (٣)

حكم العربون في شراء الأسهم:

لا يخفى أن السهم في الشركات المساهمة حصة مشاعة في شركة ذات حصص محدودة، وأن ملكية هذا السهم تعني امتلاك مقدار هذا

(١) ج ٣، ص ٦٣ .

(٢) ج ٥، ص ٧٨ .

(٣) غاية المنتهى، ج ٢، ص ٢٦ .

السهم في الشركة، فإذا كانت الشركة من الشركات المباح نشاطها وأصل وجودها فتداول أسهمها بالبيع والشراء جائز وكل شيء يجوز بيعه حالاً ومؤجلاً فإن العربون في شرائه أو بيعه جائز والعلم عند الله تعالى .

حكم العربون في بيع المراجعة:

المراجعة هي: أن يبيع الرجل على آخر سلعة بثمن مشتمل على ربح مقداره نسبة معينة من كامل قيمتها المشتملة على ثمن الشراء ومصاريف الشحن والنقل والحياسة وغير ذلك من تكاليف مستلزمات نقل ملكيتها إليه، ولا شك أن معنى العربون متحقق في هذا النوع من البيوع، وبناء على ذلك فلا يظهر مانع من اعتباره وجواز البيع به .

لكن ينبغي ألا يكون العربون في المراجعة إلا بعد عقد البيع ، وأما قبل ذلك في وقت إجراءات تحقيق رغبة الأمر بالشراء مراجعة فلا يجوز العربون في ذلك لأن العربون لا يصح إلا بعد العقد لا قبله .

حكم المواعدة على الشراء وأخذ العربون لذلك:

من المعلوم أن العربون دفعة أولى من ثمن المبيع في حال اختيار إمضاء البيع، وهو تعويض عن ضرر واقع أو محتمل الوقوع في حال العدول عن الشراء وأنه لا يكون إلا في عقد بيع أو إحارة استكملت فيه شروطه وأركانه، والمواعدة على البيع والشراء لا تعتبر بيعاً ولا شراءً وإنما هي وعد من كل من البائع والمشتري بذلك، والمبيع عند المواعدة بالبيع لا يزال في

بحث في حكم بيع العربون ————— للشيخ / عبدالله بن سليمان المنيع

ملك البائع وتحت تصرفه وتصرفه فيه نافذ قبل الوعد وبعده، سواء أكان ذلك بيعاً أو هبة أو وقفاً أو غير ذلك من التصرفات المعتمدة . ولكن يبقى على الواعد بالبيع موجب الإخلال بالالتزام بالوعد بالبيع، وهذا يقتضي منه الاحتياط لهذا الالتزام بحجب السلعة عن عرضها لقاء الالتزام بالوعد ببيعها على من التزم له ببيعها عليه، وهذا المعنى هو معنى العربون.

ونظراً إلى أن العربون لا يكون إلا في عقد بيع، وهو دفعة أولى من الثمن في حال اختيار إمضاء البيع فلا يظهر لنا وجهة القول بجواز العربون في المواعدة على الشراء، وهذا لا يعني القول بعدم جواز أن يدفع الواعد للموعد له بالشراء شيئاً من المال لقاء الوفاء بالوعد ببيع السلعة عليه، ولكننا لا نسمي هذا المال عربوناً ويمكن أن يكون من الشروط الجزائية وهو خاضع للاتفاق بين المتواعدين إن اتفقا على أن يكون جزءاً من الثمن في حال الشراء لزم الاتفاق ونفذ .

وإن اتفقا على استحقاقه للموعد له دون اعتباره جزءاً من الثمن في حال الشراء فهما على ما اتفقا عليه، إذ المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً .

وفيما يلي نص قرار مجمع الفقه الإسلامي في حكم بيع العربون (انظر الورقة التالية).

هذا ما تيسر إirاده وبالله التوفيق. وصلى الله على نبينا محمد وعلى له وأصحابه أجمعين والحمد لله رب العالمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم
النبيين وعلى آله وصحبه .

قرار رقم ٨٥/٣/٧٦

بشأن

بيع العربون

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الثامن ببندر
سيري باجوان ، برناوي دار السلام من ١ إلى ٧ محرم ١٤١٤ هـ الموافق
٢١-٢٧ يونيو ١٩٩٣ م .

بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع: (بيع
العربون) .

وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله .

قرر مايلي:

١ - المراد ببيع العربون بيع السلعة مع دفع المشتري مبلغاً من المال إلى
البائع على أنه إن أخذ السلعة احتسب المبلغ من الثمن وإن تركها فالمبلغ
للبيع . ويجري مجرى البيع الإجارة، لأنها بيع المنافع .

ويستثنى من البيوع كل ما يشترط لصحته قبض أحد البديلين في
مجلس العقد (السلم) أو قبض البديلين (مبادلة الأموال الربوية والصرف) ولا
يجري في المراجعة للآمر بالشراء في مرحلة المواعدة ولكن يجري في مرحلة
البيع التالية للمواعدة .

٢ - يجوز بيع العربون إذا قيدت فترة الانتظار بزمان محدود، ويحتسب
العربون جزءاً من الثمن إذا تم الشراء ، ويكون من حق البائع إذا عدل
المشتري عن الشراء .